شرقي القدس ، والعاملين السابقين في وزارات الحكومة الاردنية » (المصدر نفسه) .

ازاء هذا الموقف الموحد لسكان المناطق ، يتابع المهتمون الاسرائيليون بشؤون الاراضي المحتلة محاولاتهم لمعرفة حقيقة التطورات السياسية القائمة هناك ، ملاحظين مدى التبدل الذي طرأ على الحياة السياسية منذ عام ١٩٦٧ ، بينما لا تزال السلطات الاسرائيلية تتعامل معهم وفق ظروف سنوات الاحتلال الاولى ، فالفلسطينيون سكان المناطق ، كما يصفهم احد هؤلاء المهتمين ، ينضوون الان كلهم تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية ، وينادون ملء صوتهم ، انهم يعارضون الحكم الذاتي ، واتفاقيات كامب ديفيد بشكل حازم وهم يستغلون فترة المفاوضات بين مصر واسرائيل لتكوين القيادات ، وتجميع الصفوف . وان لجنة التوجيه الوطني هي التي توجه الجماهير وتسيطر عليها ، وتقودها ...

ولا يوجد في لجنة التوجيه الوطني من يؤيد الاردن ، بل يوجد فقط اولئك المتضامنون بوضوح مع منظمة التحرير ... وهناك اتجاه داخل اللجنة لاشراك بعض الشخصيات المؤيدة للاردن بالمستقبل ، وذلك لاظهار مزيد من الوحدة ... ويقتصر الرد الاسرائيلي على النهوض الوطني لسكان المناطق باتباع الاساليب القديمة ، وذلك بمنع سكان الضفة الغربية من الوصول الى اجتماعات قطاع غزة والعكس . والاعتماد بقدر الامكان على الزعماء المعتدلين ، رؤساء الحمائل والمخاتير المحافظين والتقليديين وتحريضهم لاتخاذ خطوات ضد الموجة الوطنية .

ويخصىء من يظن انه بواسطة الاستيطان تبقى الضفة الغربية تحت سيطرة اسرائيل ، ولو اضافت الحكومة عشرات بل مئات الملايين من الليرات الاضافية لضمان استمرار الاستيطان ، فانها لن تسيطيع اقناعنا بانه بهذا الاسلوب تحل المشكلة الفلسطينية. ومن المهم جدا التوجه الى سكان المناطق . وسؤال انفسنا ، هل طريق المعالجة الحالية هي الطريق الصحيحة ، هل نرى نحن في اسرائيل الامور بشكل صحيح ، او اننا نظهر فقط ما نريد اظهاره واحيانا نبالغ فيه ...

ان الفلسطينيين سكان المناطق ، المقيمين بالقرب منا موجودون الان على مفترق طرق واذا استمرينا بالنظر اليهم بعدم اهتمام متعجرف ، ونعالج الموضوع بدواء لم تثبت نجاعته مع الزمن كما انه لن يكون ناجعا في المستقبل ، فاننا ليس فقط لن نستطيع التحكم بخطوات تبلور الشعب وتوجيهه بايدينا ، وانما سنضاعف شعوره الوطني ، مع ضياع متزايد للاستيطان الاحتلالي الاسرائيلي » (يهودا ليطني ــ هآرتس ، ١٩٨٠/١/٣٠) .

ــ احداث مدينة الخليل

شهدت مدينة الخليل في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٠/١/٣١ و١٩٨٠/٢/١١ سلسلة من الاجراءات القمعية ضد المدينة وسكانها اثر مقتل احد المستوطنين في حي القضية يوم ١٩٨٠/١/٣١ . واعتقلت القوات الاسرائيلية العشرات من المواطنين ، كما فرضت حظر التجول في المدينة لمدة عشرة ايام متواصلة ، كذلك اعتدى مستوطنو كريات اربع المجاورة على الاماكن المقدسة في المدينة . وكانت الحادثة كذلك مبررا استغلته السلطات الاسرائيلية للسماح لليهود بالاستيطان في احياء المدينة ، وتوسيع مستوطنة كريات اربع ، ومصادره المزيد من الاراضي العربية .

واعتبر مستوطنو كريات اربع ، في برقية ارسلوها الى رئيس الوزراء مناحيم بيغن ، ان المستوطن الذي قتل ، هو ضحية سياسة الحكم الذاتي ، وسياسة السلام ، وطالبوا باعادة الحي اليهودي في الخليل « للشعب اليهودي فورا ، ومصادرة ٥٠٠٠ دونم لتوسيع مستوطنة كريات اربع ، وذلك لتهدئة الاجواء بين العرب واليهود » (ر.إ.إ العدد ١٩٧٦ ، ١و١٩٨٠/٢ ، ص ١٣) .

واوضح فهد القواسمة في لقائه مع حاكم الضفة الغربية الاسرائيلي خلفية الاحداث ، وان سكان كريات اربع اعتدوا على مواطني الخليل اكثر من مئة مرة ، وهذا لا يعني انه « علينا ان نرد بالمقابل ، لكن ما حدث امس تعبير عن افتقاد علاقة حسن الجوار مع مستوطني كريات اربع ، الذين يكررون اعتداءاتهم على ابناء الخليل » (المصدر نفسه) .

واستنكر القواسمة التحديات المستمرة التي يمارسها المستوطنون الصهاينة ضد سكان الخليل واخرها كان حادث القتل الذي ذهب ضحيته « اثنين من سكان حلحول نتيجة اطلاق النار عليهم من قبل قوات الامن وسكان كريات اربع » (دافار ، ٣/٢/ ١٩٨٠) .

ولم يرضخ سكان الخليل الى ممارسات